



اتفاقية تعاون بين كل من

الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الحدود الشمالية



حول تطبيق توصيات السياسة العامة

لتنمية قطاع السياحة وتطويره

لتنفيذ مشروع استراتيجية التنمية السياحية

المستدامة في منطقة الحدود الشمالية



اتفاقية تعاون بين مجلس من

الهيئة العليا للسياحة و إمارة منطقة الحدود الشمالية

حول تطبيق توصيات الإمبراطورية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره

أخذاً في الاعتبار:

• الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ المنشئ للهيئة العليا للسياحة المتضمنة اعتماد السياحة الوطنية قطاعاً اقتصادياً منتجاً.

• المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٩ وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ، والتي تنص على أن غرض الهيئة الأساسي هو "الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنميتها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني".

• الفقرة (٦) من المادة الرابعة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة التي تنص على اختصاص الهيئة في تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية فيما يخدم أغراض الهيئة".

توقيع



• ما تضمنته الإستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره، وخطة العمل الخمسية لتنفيذ الإستراتيجية العامة بالإضافة إلى منهج الشراكة لتفعيل خطة العمل والتي اعتمدها مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة بناءً على اختصاصه المنصوص عليه في تنظيم الهيئة وما تضمنته من توصيات ونتائج.

• الطبيعة المجزأة ومتعددة الجوانب لقطاع السياحة، والحاجة إلى تنمية هذا القطاع بشكل متكامل ومخطط ومنظم إلى جانب الإدارة الفعالة للقطاع، وكذلك الحاجة الضرورية للتعاون والتنسيق الوثيقيين بين الهيئة العليا للسياحة والجهات والمؤسسات العامة والخاصة.

• التزام الهيئة العليا للسياحة من خلال "خطة العمل" بتنمية السياحة الوطنية في الخمس سنوات القادمة معتمدة بشكل أساسي على تفاعل شامل ومثمر بين الشركاء في تنمية السياحة من القطاعين العام والخاص، والتي تعتبر إمارات المناطق أحد هؤلاء الشركاء.

• الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها إمارة منطقة الحدود الشمالية والمنطقة بالمجالات التي تؤثر أو تتأثر بالسياحة.

• الاختصاصات ذات العلاقة للهيئة العليا للسياحة المنصوص عليها في كل من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) الصادر في ١٤٢١/١/١٢ هـ وتنظيم الهيئة الصادر بموجب القرار.

محمد



• أن التخطيط السياحي على مستوى المناطق هو الخطوة الأولى الضرورية والمنطقية في تسلسل مهام التخطيط التي يجب القيام بها في المملكة، وذلك ضمن الإطار الذي تضمنته الإستراتيجية العامة وخطة العمل الخمسية والذي سيتم من خلاله تنمية صناعة السياحة بالمملكة.

وهيئت تضمنت خطة العمل الخمسية العديد من الإجراءات والمهام التي يتطلب تنفيذها التعاون بين كل من الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الحدود الشمالية، وذلك وفق ما هو مبين تفصيلاً فيما يلي، فقد تم في ٢٨/٣/١٤٢٦هـ، الموافق ٠٧/٥/٢٠٠٥م، الاتفاق بين كل من الهيئة العليا للسياحة وإمارة منطقة الحدود الشمالية على الآتي:

(١) يؤكد الطرفان التزامهما بالإسهام في تنمية قطاع السياحة وفق توجه قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٢/١/٢١٤١هـ، ويستفان على التعاون بشكل وثيق وفاعل وعلى أساس مستمر - وفقاً لمنهج الشراكة - لضمان تنفيذ نتائج وتوصيات الإستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره وكذلك برامج وأهداف ومرامي خطة العمل الخمسية بشكل متكامل، وفقاً للإمكانيات المتاحة بالمنطقة.

(٢) تشمل المجالات التي يتركز عليها تعاون الطرفين جميع ما تتضمنه وثيقة مشروع استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في منطقة الحدود الشمالية (المرفق رقم ١)، ويجوز للطرفين - حسب ما يريانه مناسباً - الاتفاق لاحقاً على إحالة أي مواضيع أو مسائل أخرى ذات علاقة بالسياحة إلى فريق عمل مشترك ليتم التعامل معها وفقاً لاتفاقية التعاون هذه، بحيث تعد تلك المواضيع أو المسائل المضافة جزءاً من وثيقة المشروع.

٣) يقوم الطرفان، وفقاً لمنهج الشراكة، بالآتي:

(أ) العمل سوياً لمواجهة المعوقات وتسهيل نمو قطاع السياحة.

(ب) تقوم كل من الهيئة والمنطقة بتقديم الدعم الفني والمالي والعيني وفق ما هو مبين تفصيلاً في وثيقة المشروع الملحقة بهذه المذكرة.

(ج) نظراً لمحدودية المدة والموارد المتوفرة، فقد اتفق الطرفان على تشكيل لجنة تنمية السياحة في المنطقة وفقاً للتصور المبدئي الموضح في وثيقة المشروع، وتنبثق منها لجنة توجيهية للخطة السياحية تكون مهمتها المتابعة المستمرة لتنفيذ البرنامج وتيسيرها.

توثيقاً لما تقدم، قام الطرفان بالتوقيع على هذه الوثيقة من نسختين استلم كل طرف نسخة منها في المكان والزمان المذكورين في التمهيد.

والله الموفق،،،

عن

إمارة منطقة الحدود الشمالية
أمير المنطقة

الهيئة العليا للسياحة
الأمن العام

صاحب السمو الأمير

عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد

١٤٢٦ هـ

صاحب السمو الملكي الأمير

سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز